المأزق الاستراتيجي لحروب من دون نهاية حاسمة

بقلم:
د. نبيل فهمي ○

تبدو الحربان في كل من الحالتين الأوكرانية والإيرانية مختلفتين ظاهريًا، لكن بحلول عام 2026 أصبح بينهما قاسم مشترك أكثر عمقًا وإثارة للقلق: ففي الحالتين، تباعدت الأهداف المعلنة للأطراف الرئيسية بصورة حادة عن النتائج التي أفرزتها القوة العسكرية فعليًا.

دخلت موسكو حربها وهي تسعى إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية الأوروبية وإخضاع أوكرانيا سياسيًا، بينما صاغت الولايات المتحدة وشركاؤها في المواجهة مع إيران أهدافًا أكثر تحديدًا تتعلق بالردع النووي وتقليص النفوذ العسكري الإيراني. غير أن النتيجة في الحالتين جاءت أقل حسمًا وأكثر تعقيدًا: مكاسب جزئية، كلفة هائلة، وغموض استراتيجي متزايد.

وهذه الفجوة بين الطموحات والنتائج ليست تفصيلًا ثانويًا، بل هي مفتاح فهم طبيعة الحروب الحديثة. فالحروب لا تنتهي عادة عندما يحقق طرف ما كل أهدافه، بل عندما تصبح كلفة الاستمرار أعلى من كلفة التسوية. ولهذا، فإن المشهد الدولي اليوم لا يتجه نحو «انتصارات كاملة»، بل نحو ترتيبات انتقالية وهدنات غير مستقرة وتسويات مرحلية يسعى كل طرف إلى تقديمها داخليًا باعتبارها أفضل الممكن لا أكثر.

في أوكرانيا، كانت الحسابات الروسية الأصلية قائمة على افتراضات قصوى. فقد راهن الكرملين على انهيار سريع للدولة الأوكرانية، أو على الأقل إخضاعها سياسيًا ومنع اندماجها مع الغرب. لكن أيًا من ذلك لم يتحقق. صحيح أن روسيا سيطرت على مساحات واسعة وألحقت دمارًا هائلا بالبنية التحتية الأوكرانية، إلا أنها لم تنجح في كسر الدولة الأوكرانية أو إنهاء ارتباط كييف بالغرب. وبدلًا من حرب خاطفة، وجدت موسكو نفسها في حرب استنزاف طويلة ذات كلفة عسكرية واقتصادية وديموغرافية مرتفعة.

والأهم أن المكاسب الميدانية لم تتحول إلى حسم سياسي. فاحتلال الأرض لا يعني بالضرورة تحقيق أهداف الحرب. وإذا كان الهدف الروسي يتمثل في فرض تبعية سياسية دائمة على أوكرانيا أو محو توجهها الجيوسياسي المستقل، فإن النتيجة جاءت معاكسة تقريبًا.

فقد أسهمت الحرب في تعزيز الهوية الوطنية الأوكرانية وترسيخ نزعة أكثر صلابة وعسكرة تجاه روسيا، بما يجعل أي محاولة مستقبلية لإعادة إخضاع أوكرانيا أكثر صعوبة لا أقل.

وفي المقابل، لم تحقق أوكرانيا بدورها كل أهدافها المعلنة. فقد نجحت في البقاء دولة مستقلة ذات مؤسسات فاعلة وجيش قادر على القتال، وهو إنجاز استراتيجي بحد ذاته في مواجهة قوة عسكرية كبرى. لكنها لم تستعد كامل أراضيها، ولم تتمكن من فرض تسوية بشروطها. ومع ذلك، فإن مجرد تفادي الهزيمة السريعة التي توقعتها موسكو وكثير من المراقبين في بداية الحرب يُعد تحولًا جوهريًا في ميزان الصراع.

ومن هنا يبرز السؤال الأكثر أهمية: كيف يمكن أن يبدو المخرج الدبلوماسي عندما يعجز كل طرف عن تحقيق كامل أهدافه؟

السيناريو الأكثر واقعية لا يبدو معاهدة سلام شاملة، بل وقفًا مرحليًا للقتال يتدرج عبر وقف إطلاق نار، وآليات للتحقق، وترتيبات إنسانية، وتبادل للأسرى، وربما مناطق فصل خاضعة للمراقبة. أما القضايا الأكثر حساسية، وفي مقدمتها وضع الأراضي المحتلة والترتيبات الأمنية النهائية، فسيجري على الأرجح تأجيلها بدلًا من حسمها فورًا.

وقد يبدو هذا الطرح غير مُرض سياسيًا أو أخلاقيًا، لكنه يعكس طبيعة كثير من الحروب الحديثة، حيث يصبح تأجيل أعقد القضايا شرطًا ضروريًا لوقف القتال. فالتاريخ يوضح أن النزاعات الكبرى كثيرًا ما انتقلت من الحرب المفتوحة إلى «إدارة الصراع» قبل الوصول إلى أي تسوية نهائية.

وفي هذا السياق، قد يظهر إطار يقوم على معادلة «الأمن مقابل ضبط النفس». فقد تقبل أوكرانيا بتأجيل استعادة بعض الأراضي مقابل ضمانات أمنية أوضح، ودعم عسكري مستدام، ومساعدات لإعادة الإعمار، وعلاقة أكثر رسوخًا مع الغرب.

وفي المقابل، ستحتاج روسيا إلى صيغة تحفظ الحد الأدنى من ماء الوجه وتسمح لها بالقول إن مصالحها الأمنية لم تُهمل بالكامل، حتى وإن أخفقت أهدافها الأصلية.

فالدبلوماسية هنا لا تبحث عن وضوح أخلاقي مطلق، بل عن صيغة تسمح للطرفين بوقف الحرب دون انهيار رواياتهما الداخلية. وهذه نقطة أساسية، لأن السياسة الداخلية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من معادلة الحرب نفسها. فالقادة الروس يحتاجون إلى رواية تحفظ الهيبة الوطنية، بينما يحتاج القادة الأوكرانيون إلى إثبات أن التضحيات لم تذهب سدى.

أما الغرب، فيحتاج إلى تجنب صورة التراجع أو القبول بسياسة فرض الأمر الواقع بالقوة.

ولهذا، فإن أي تسوية مقبلة ستكون هشة بطبيعتها. فوقف إطلاق النار قد ينقذ الأرواح ويقلل الدمار، لكنه لا يحل جذور الأزمة. بل قد يؤدي أحيانًا إلى ترسيخ خطوط الانقسام وتحويل النزاع إلى صراع مجمّد قابل للاشتعال مجددًا. والخطر الأكبر هنا هو الخلط بين «إدارة الصراع» و«حل الصراع». فالأولى قد تكون ممكنة، أما الثانية فلا تزال بعيدة.

ومع ذلك، فإن البديل قد يكون أسوأ بكثير. فاستمرار حرب الاستنزاف يحمل أخطارًا متزايدة على أوكرانيا وروسيا وأوروبا معًا: إنهاك اقتصادي، وتآكل سياسي، وتوسع احتمالات الخطأ العسكري أو التصعيد غير المحسوب.

كما أن استمرار الحرب من دون أفق سياسي واضح قد يؤدي تدريجيًا إلى تغير في أولويات الدعم الغربي نفسه، خاصة مع تزايد الضغوط الاقتصادية والسياسية داخل الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

والدرس الأوسع الذي تكشفه الحرب الأوكرانية هو أن القوة العسكرية، مهما بلغت، لا تكفي وحدها لفرض نتائج سياسية مستقرة. فقد افترضت موسكو أن التفوق العسكري سيكسر إرادة أوكرانيا بسرعة، لكن الحرب انتهت إلى تعميق الهوية الوطنية الأوكرانية وتعزيز ارتباطها بالغرب. كما كشفت الأزمة حدود القدرة الغربية على تحويل الدعم العسكري إلى تسوية سياسية حاسمة.

وفي النهاية، يبدو أن العالم يتجه نحو واقع تتراجع فيه فكرة «الانتصار الكامل»، لتحل محلها ترتيبات انتقالية طويلة ومعقدة. فالحروب الحديثة كثيرًا ما تنتهي بتسويات جزئية لا يحبها أحد، لأن البدائل أكثر خطورة. ووقف إطلاق النار ليس سلامًا، وتجميد الصراع ليس عدالة، لكنه قد يكون الخيار العملي الوحيد لتقليل العنف ومنع الانهيار الأوسع.

وفي هذا السياق تحديدًا، يصبح السؤال الإيراني امتدادًا لنفس المعضلة الدولية عندما تعجز القوة العسكرية عن إنتاج نهاية سياسية واضحة للحرب.

○ وزير خارجية مصر السابق

دول الخليج وانهيار الثقة بنظام طهران

بقلم:
سعد بن طفلة العجمي ○

كشف الهجوم الإيراني على الدول الخليجية العربية الست والأردن أن نظام الملالي في إيران كان ينتظر التوقيت المناسب للقيام بعدوان شامل على دولنا، بغض النظر عن تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي، وقد ظهر في سرعة الهجوم وتحديد الأهداف ونوعيتها، والتي كانت في غالبها مدنية من مطارات ومصاف ومنشآت نفطية وفنادق وبنى تحتية، وكشفت نياته عن ترسانته من الصواريخ التي لا تتجاوز 400 كيلومتر وشكلت ما نسبته 70 في المئة من صواريخ إيران التي أطلقتها خلال حرب الـ 38 يوماً، وهو ما يعدّ دليلاً فاضحاً على مديات هذه الصواريخ التي لا تتجاوز المدن العربية الخليجية، ولا تصل إلى إسرائيل أبدا.

«لو حملونا على ظهورهم وعبروا بنا سبعة أبحر فلن نثق بهم بعد اليوم أبداً»، قالها بمرارة في حديث «دواويني» داخل إحدى ديوانيات الكويت، لكنه عبّر بتلقائيته عن شعور عربي خليجي عارم، فلقد انتهت الثقة بنظام الملالي في إيران ومن الصعب جداً استعادة أو بناء الثقة مرة أخرى، إذ كشف العدوان الإيراني السافر على دول الخليج العربية منذ اللحظة الأولى لبدء الهجمات الأمريكية – الإسرائيلية نهاية فبراير الماضي عن أن النظام كان يعد العدة ويبيت النية للاعتداء على جيرانه العرب، وأن الهجوم الأمريكي – الإسرائيلي هو الذي أربك التوقيت.

إن السياسة لا تعرف المستحيل، والمعطيات والمتغيرات في الشرق الأوسط مستمرة، والاتصالات مع إيران لم تتوقف، فلم تقطع أي من الدول الخليجية علاقاتها مع طهران رسمياً، ولم تتوقف اتصالات وزير خارجيتها عباس عراقجي بعدد من نظرائه الخليجيين بل إنه زار سلطنة عُمان مؤخرا ويمكن للمراقب أن يتخيل شروطاً يقدمها الخليجيون لإعادة بناء الثقة، وأوراق اعتماد ثقة يمكن أن يقدمها نظام طهران لطمأنة جيرانه الخليجيين بأن سلوكه تغير، وأنه صادق في فتح صفحة جديدة من العلاقات مع الجيران، ولعل من بين هذه الشروط المبدئية الآتي:

–الاعتذار العلني والصريح عن العدوان والاستعداد لبحث دفع تعويضات عن الأضرار البشرية والمادية التي تسبب بها العدوان بالصواريخ والمسيّرات، والأضرار الاقتصادية التي تسببت بها القرصنة الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز.

–الاستعداد للتخلي عن المطالبات بحقل الدرة الكويتي – السعودي للغاز والجلوس إلى طاولة مفاوضات واحدة مع نظرائه الكويتيين والسعوديين لترسيم الجرف القاري بين الأطراف الثلاثة.

– الاستعداد لمناقشة مسألة الجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، والذهاب نحو التحكيم الدولي إن لم تخلُص المفاوضات الثنائية إلى حل يرضي الطرفين الإماراتي والإيراني.

– إعلان التخلي عن إنشاء وتنظيم وتدريب وتسليح وتمويل المليشيات الشيعية والأخرى التابعة لإيران داخل الدول العربية، ومن بينها العراق واليمن ولبنان، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية وتحريض الشيعة داخلها على أنظمتهم.

مثل هذه الشروط قد تبدو مستحيلة التحقق للمراقبين، ولكن النظام الإيراني في أضعف حالاته وظروف بقائه تتطلب كل جهد ومساعدة لفك عزلته والخروج من ربقة العقوبات والضائقة الاقتصادية الخانقة.

كاتب هذه المقالة يميل إلى الرأي الدواويني أعلاه، ولا أظن أن نظام طهران يمكن أن يغير سلوكه ما لم يجر تغيير النظام برمته، وما لم يكن للعرب الخليجيين موقف موحد لمواجهة أخطار المستقبل وتنسيق المواقف وتوحيد الجيوش فلن يضطر نظام طهران ولا غيره إلى أن يُعير مطالبنا اهتماماً أو اكتراثاً، وقديماً قالت العرب: «سأل الممكن المستحيل عن مكان إقامته؟ فقال أنا أقيم في أحلام العاجزين».

○ وزير الإعلام السابق في الكويت

رسالة إلى المجتمعين في المؤتمر العام الثامن لحركة «فتح»

بقلم:
رامي رشيد ○

في الحقيقة، أنا لا أغبط ولا أحسد أحدا من الأخوة الذين تم اختيارهم لعضوية المؤتمر العام الثامن لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» الذي تبدأ أعماله 14 مايو 2026، لا بل أشفق عليهم من عظم المسؤولية وثقل الأمانة، أنتم تحملون أنين غزة ووجع الضفة واستباحة القدس وقهر المنفى وعذاب المخيم!

ستتوزعون وعددكم 2540 عضوا على 4 مواقع، في رام الله وغزة وبيروت والقاهرة، سترون بأم أعينكم وعلى بعد أمتار من مقر اجتماعكم في رام الله مصيف بلادنا الجميلة، المستوطنات الإسرائيلية وهي تبتلع أرضنا وسترون قطعان المستوطنين يجوبون ضفتنا بسلاحهم ويعربدون بها قتلا وحرقا ونهبا مدعومين بجيش الاحتلال بصلفه وعنجهيته!

ويا من ستجتمعون في غزة ركن بلادنا الجنوبي المدجج بالتاريخ، أينما يممتم وجوهكم سترون مظاهر الإبادة الجماعية، سيصطدم بصركم بالركام وسترون القطاع وقد احتلت دولة الاحتلال أكثر من نصفه، وستستمعون إلى روايات أمهاتنا الثكلى وأطفالنا اليتامى وشبابنا الذين فقدوا الأمل والأفق وسيحكي لكم كبار السن كيف نجوا بأعجوبة من الإبادة وسيروون لكم قصص أصدقائهم كبار السن الشجعان الذين رحلوا!

وفي بيروت العاصمة العربية الجميلة، سيتذكر الجمع حي «الفاكهاني» وشقة ياسر عرفات وكيف كان ينزل لمهماته وفي جيوبه قطع الحلوى «الملبس» بالعامية الفلسطينية ليوزعه على الأطفال الفلسطينيين واللبنانيين الذين يتحلقون حوله بمحبة، وستكون قريبة من مكان انعقاد مؤتمركم مقبرة الشهداء لتقرأوا الفاتحة على أرواح الشهداء، فهناك قبر مفتي فلسطين الحاج «أمين الحسيني» وقبر الشهيد الأديب الشاعر «كمال ناصر» وقبور كل الشهداء الذين مضوا دفاعا عن أنبل وأقدس وأعدل قضية!

لقد تحمل معنا الأخوة في لبنان أعباء جساما وكانوا حماة للثورة الفلسطينية وكانوا البيئة الحاضنة لنضالنا وما زال أهلنا يعيشون في لبنان في مخيمات الصمود وعيونهم ترنو إلى فلسطين التي خرجوا منها في عام النكبة، ومفاتيح بيوتهم معلقة على جدار المخيم أو في عقد يزين صدورهم!

وفي القاهرة هناك شعب عروبي عريق حمل معنا قضيتنا وكان السند والظهير ونشاركه المصير والجغرافيا وأحبطنا معه الكثير من المؤامرات على مر الزمن وقهرنا معا مشاريع التوطين والتهجير، فلتزوروا مستشفيات مصر لتروا بأم أعينكم جراحات أبناء القطاع الباسل وما تعرضوا له من حرب أرادت قتلهم فإن نجوا عاشوا ولكن بعضهم أضحوا مشوهين ومبتوري الأطراف!

أيها الذاهبون إلى المؤتمر العام الثامن لحركة «فتح» الذي يعقد في 14 مايو 2026 م على بعد يوم فقط من الذكرى 78 للنكبة العربية الفلسطينية الكبرى التي وقعت في 15 مايو 1948 م، أنتم ستقررون مصير حركتكم ووطنكم، فلتكونوا أنتم أولا أسياد أنفسكم ليكون المؤتمر سيد نفسه، لقد جرت مياه كثيرة في النهر منذ المؤتمر السابع الذي عقد في عام 2016 م، عليكم إعادة الاعتبار لحركتكم الأبية التي فقدت رصيدها الشعبي وفقدت تأثيرها، عليكم إعادة بناء الثقة بين القاعدة والقيادة، فكما قال الشاعر «يا بعد عبس عن بني ذبيان»! وبما يخص علاقة الحركة بالسلطة الوطنية، فقد تداخلت حركة «فتح» حد التماهي مع السلطة الوطنية، فلم تعد تعرفها أهي حركة أم سلطة؟ أهي تنظيم أم إدارة؟ لا حدود واضحة بين النضالي والوظيفة! هذا التماهي أفقد الحركة تميزها فلم تعد حركة «فتح» شبيهة الناس بل هي غريبة عنهم!

عليكم أيها الأخوة العمل على إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني مع الأخوة والرفاق في الفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية، فنحن لا نملك ترف الوقت وحتى لا يفرض علينا نظامنا السياسي من الخارج حسب ما يسمونه «إعادة الهندسة»!

على المؤتمر أن يرسم خطة قابلة للتنفيذ الفوري لمقاومة الاحتلال والاستيطان والتهجير القسري، فمشاريع الاستيطان على أشدها وبلغ عدد المستوطنين 881 ألف مستوطن يعيثون فسادا في الضفة الغربية وتعمل هذه الحكومة الصهيونية الفاشية على استكمال منظومة استيطان كاملة في الضفة الغربية المحتلة!

على المؤتمر أن يعلم أننا نزلنا عن الجبل التزاما بوعود الدولة عبر التسوية والمفاوضات ولا بد من الاعتراف أن مشروع التسوية قد ارتطم بالحائط الصهيوني المحصن أمريكيا، والستار أسدل على هذا المشروع، فماذا نحن فاعلون؟ علينا ألا نذكر التسوية بعد اليوم، بل العمل على شق طريق وبرنامج جديدين نستند بهما لعظمة وعملقة شعبنا!

أيتها الأخت الفاضلة والأخ الكريم الذين تجتمعون في هذا الحدث المفصلي المهم، لا تخرجوا غزة من التداول، غزة ركن بلادنا الجنوبي كانت وستبقى خزاننا النضالي والاسم الأول في مشروعنا الوطني، غزة هي قضية العصر والزمن القادم، كونوا في قلب أحداثها لا تستسلموا لمجلس «ترامب» للسلام، غزة ليست مشروعا استثماريا ولا هي شواطئ سياحية للأثرياء، غزة وطننا وأهلنا وأحلامنا القادمة.

كلكم تعلمون أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي نتاج تسوية سياسية شاركت بها دول عربية ودولية وهي تسوية موقع عليها وملتزمة بها ورحبت بها وأيدتها وتعاملت مع مخرجاتها جميع الدول في العالم، فلماذا السكوت خاصة من جانب كل من الأوروبي الأمريكي عن حجب أموال المقاصة عن السلطة الفلسطينية؟ وكيف يستطيع موظفو السلطة تلبية احتياجاتهم بالحد الأدنى؟ ولماذا لا نعمل على شق طريق جديد يضمن لنا التحكم بأموالنا بعيدا عن القرصنة الصهيونية؟

ماذا عن علاقاتنا مع إخواننا العرب الذين أثبتت الأيام الصعبة والمحن وقوفهم المبدئي إلى جانبنا رغم الضغوط الأمريكية الكثيرة فمصر والأردن صدتا مشاريع التهجير والتوطين، ودول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بذلت الجهود الدبلوماسية والسياسية ونظمت المملكة العربية السعودية المؤتمرات الدولية لدعم القضية الفلسطينية ومن أجل العمل لشق مسار يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية وإلى اعتراض المشاريع الصهيونية والأمريكية لشطب فلسطين الأرض والشعب والقضية، علينا العمل مع أشقائنا العرب لفرض تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية وعدم القبول باستبعاد المنظمة عن كل ما يتعلق بالشأن الفلسطيني حتى لا يفتح الباب لتطبيق خطة اللجنة الإدارية في الضفة الغربية أسوة باللجنة الإدارية في غزة!

إن هذا المؤتمر هو استحقاق وطني دستوري وديمقراطي، فليكن مؤتمر إنقاذ حقيقي للحركة يعيدها لألقها، لفكرها، لمبادئها ولقيمها الأصيلة، لتعد حركة «فتح» إلى ينابيعها الصافية وروحها النضالية، ودورها الطليعي، ولتعد لأبنائها الصابرين الذين ضحوا بسنين عمرهم قابضين على الجمر مضحين بالغالي والنفيس من أجل القضية والوطن، لم يعد مقبولا أن تبقى قواعد «فتح» التنظيمية والجماهيرية مشتتة!

إن «فتح» هي وسيلتنا الى تحرير فلسطين، هي التضحية والكرامة، ولن تكون «فتح» إن لم تشتبك مع المشروع الصهيوني الاستعماري، و«فتح» تعرف طريقها ولن تصبر طويلا على هذه الحرب التي تستهدف وجود فلسطين في ظل انسداد الأفق السياسي ولن تصمت على تآكل تمثيلها.

إن هذا المؤتمر أمانة تاريخية ثقيلة في وقت عصيب صعب مفصلي، وفق الله الجميع، من حضر ومن لم يحضر، فالنضال مستمر وعلينا العمل للخروج باتفاق على برنامج تنظيمي وسياسي قوي يحفظ وحدة حركتنا الأبية، والذين سينالون شرف عضوية اللجنة المركزية والمجلس الثوري سنقول لهم مبروك وسنحاسبكم حركيا، ذلك أن مواقعكم هذه هي للعمل وللنضال وليست للوجاهة!

○ كاتب فلسطيني مقيم في مملكة البحرين

«إسرائيل» المأزومة والمعزولة عالميا!

بقلم:
د. أحمد رفيق عوض ○

بعد أكثر من سبعين عاما على قيام إسرائيل، يبدو هذا الكيان اليوم كما لم يظهر من قبل؛ عاريا من كثير من الادعاءات التي حاول تسويقها للعالم طوال عقود. لم تعد صورة «الديمقراطية المتنورة» أو «الواحة المدنية» أو «حاملة النور في غابة الشرق» تقنع أحداً كما في السابق. إسرائيل اليوم جريحة، متهمة، منبوذة أخلاقياً في كثير من الساحات، وعدوانية أكثر من أي وقت مضى، وتحاول أن تعيد رسم صورتها من جديد بعدما اهتزت صورتها القديمة تحت ثقل الحروب والانقسامات والتطرف.

إسرائيل الآن تعيد تعريف ذاتها: هل هي دولة دينية أم دولة سياسية؟ هل يحكمها الحاخام أم السياسي المنتخب؟ هل هي دولة المؤسسات أم دولة العقائد والنبوءات؟

هل أصبحت مشيحانية وكاهانية أكثر مما هي دولة حديثة؟ هذه الأسئلة لم تعد تُطرح في الهامش، بل أصبحت في قلب النقاش الإسرائيلي ذاته.

بعد هذه العقود الطويلة تبدو إسرائيل منقسمة ومشحونة؛ بين العسكرتارية وأوهام القوة، بين الذعر القومي الجنوني وعقدة الجيتو القديمة، بين التماعات النبوءات التوراتية وحسابات السياسة والمصالح.

إن إسرائيل اليوم تواجه احتمالات متعددة ومصائر متناقضة. فهي قوية عسكرياً، لكنها قلقة وجودياً. متفوقة تقنياً، لكنها مرتبكة أخلاقياً وسياسياً. تريد أكثر باتجاه «إسرائيل الكبرى»، وكأنها تستعيد أحلاماً قديمة، لكنها في الوقت نفسه تبدو وكأنها تنتظر نتائج قد لا تشبه ما خططت له.

إسرائيل اليوم ليست إسرائيل التي عرفها العالم قبل عقود، وربما مستقبلها أيضاً لن يكون شبيهاً بماضيها.

ومن جهتنا نحن الفلسطينيين أيضاً لسنا بخير. نحن كذلك نعيش انقساماً لا يبدو أن له نهاية قريبة، واتهامات متكررة بالإرهاب. نحن أيضاً في أسوأ أحوالنا السياسية والوطنية. الممول يفرض شروطه، والمحتل يفرض وقائعه، أطرف دولية تتعامل معنا بمنطق الوصاية أو الابتزاز أو الانتظار. الدولة الفلسطينية لا تزال بعيدة، والمصير مفتوح على احتمالات ثقيلة؛ الضم، الفصل، الوصاية، وربما التهجير والتدمير أيضاً.

هم لديهم أزمتهم، ونحن لدينا أزمتنا.

انتخاباتهم في إسرائيل اليوم ليست مجرد تنافس حزبي عادي، بل محاولة لإعادة إنتاج صورة جديدة لإسرائيل؛ يمين يبدو مقبولاً أمام الغرب، ومتطرف يحاول أن يرتدي ربطة عنق دبلوماسية كي يصبح قابلاً للتسويق أمام الليبراليات الغربية. هناك جهد صهيوني واضح لصناعة واجهة إعلامية جديدة تخفف من صورة التطرف التي أحرجتهم أمام العالم.

أما نحن، فالانتخابات عندنا تحمل معنى مختلفاً. نحن نحاول من خلالها أن نقول للعالم إننا شعب قادر على التنظيم والحياة السياسية، وإننا نستحق الثقة والاعتراف. هناك من يرى في الانتخابات الفلسطينية جواز سفر نحو إعادة التأهيل السياسي، واستعادة الشرعية والثقة بعد سنوات طويلة من الإهمال والانقسام. وكأننا نحاول أن نقنع العالم، وربما نقنع أنفسنا أيضاً، بأننا ما زلنا قادرين على الفعل.

لكن الحقيقة الأعمق أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كله يُعاد النظر فيه الآن؛ من طرفنا نحن، ومن طرف الإسرائيليين، ومن طرف الإقليم والعالم أيضاً. الجميع يعيد الحسابات والأسئلة والتوقعات.

بعد كل هذه السنوات، ما زلنا نحن والإسرائيليون ندور حول السؤال الأول نفسه: سؤال التسوية، سؤال السلام، سؤال الأمن والخوف، سؤال تحقيق الذات والبقاء والاعتراف. ما زلنا في ذروة السؤال، لا في نهايته. وكأن الزمن الطويل لم ينجح حتى الآن في إنتاج إجابة نهائية، بل زاد الأسئلة تعقيداً، وترك المنطقة كلها معلقة بين ماضٍ لم ينتهِ، ومستقبل لم يولد بعد.

والأمر في أوله وآخره: الاحتلال، لا يمكن المضي قدما فيما يواصل الاحتلال تجميل نفسه. لا أحد يتوقع أن تكون الحياة عادية ومستساغة تحت شرط الاحتلال. وإذا أرادت إسرائيل حقا أن تعيد النظر في تجربتها بعد 78 سنة فلتنظر إلى علاقتها بالشعب الفلسطيني وما فعلت به حتى الآن.

○ مدير مركز المتوسط للدراسات الإقليمية